

**اللهجات العربية وعلاقتها بالتقعيد اللغوي دراسة في منهج النحاة في رصد
خصوصيات اللهجات العربية التركيبية**

**Arabic Dialects And Their Relationship To Linguistic
Standardization: A Study Of Grammarians' Approach
To Identifying The Syntactic Specificities Of Arabic
Dialects**

فتيحة محيفر¹ ، عائشة بارات²

1 - جامعة غرداية، مخبر التراث الثقافي واللغوي والأدبي بالجنوب الجزائري كلية الآداب واللغات،

mehaifer.fatiha@univ-ghardaia.edu.dz

2 - جامعة غرداية، مخبر التراث الثقافي واللغوي والأدبي بالجنوب الجزائري كلية الآداب واللغات،

bararat.aicha@univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام: 2025-03-02 تاريخ القبول: 2025-05-15 تاريخ النشر: 2025-06-01

ملخص :

يسلط هذا البحث الضوء على العلاقة بين اللهجات العربية وتقعيد النحو العربي، وذلك من خلال الوقوف على منهج النحاة في رصد خصوصيات اللهجات العربية التركيبية وكيفية معالجتهم لها وضوابط قبولها والتحفظ عليها، وقد لجأنا إلى ذكر بعض المسائل والشواهد مع ذكر اللهجة المذكورة في المسألة النحوية.

كلمات دالة: اللهجات العربية، التقعيد اللغوي، اللغة العربية، التراث، النحو، الخصائص التركيبية.

Abstract:

This Research Highlights The Relationship Between Arabic Dialects And Linguistic Standardization By Examining The Grammarians' Approach To Identifying The Syntactic Particularities Of Arabic Dialects, Their Methods Of Addressing Them, And The Criteria For Their Acceptance Or Reservation. Additionally, It Presents Various Linguistic Issues And Examples While Specifying The Dialect Associated With Each Grammatical Case.

Keywords: Arabic Dialects, Linguistic Codification, Arabic Language, Heritage, Grammar, Structural Characteristics.

المقدمة:

تتميّز اللغة العربية بتعدد لهجاتها واختلاف أنماط النطق وأساليب التعبير فيها بين القبائل، وتمثل هذه اللهجات النواة الأولى التي اعتمد عليها النحاة الأوائل لتقعيد اللغة ووضع أطرها النحوية، وقد أدرك النحاة الأوائل هذا الثراء اللغوي، فاعتمدوا على لهجات القبائل العربية في بناء قواعد النحو، فلم تكن اللهجات العربية مجرد انعكاس للتنوع القبلي والجغرافي في شبه الجزيرة العربية، بل هي الأساس العلمي الذي اعتمد عليه النحاة في استنباط قواعد اللغة الفصحى، فمن خلال ملاحظتهم لهذه اللهجات وجدوا أنماطاً لغوية وقواعد مشتركة، مما ساعدهم في تقعيد اللغة وضبط استخدامها.

إن دراسة العلاقة بين اللهجات والتقعيد النحوي تعكس مدى تأثير هذا التنوع على تشكيل ملامح اللغة العربية الفصحى، كما تُبرز الجهود المبذولة للحفاظ على لغة القرآن الكريم وإبقائها مرنة وقادرة على التفاعل مع متغيرات الزمن.

تأتي أهمية دراسة هذا الموضوع بوصفه مجاًلاً يتيح التعمق في تأثير اللهجات على صياغة القواعد، ودورها في إرساء أسس اللغة الفصحى التي نعرفها اليوم، ومن جهة أخرى تسلط الضوء على قيمة اللهجات في فهم تطور اللغة العربية وكذا تبرز أثر التنوع اللهجي في النحو العربي.

إشكالية البحث: كيف أثّرت اللهجات العربية على وضع القواعد النحوية؟ ويتفرع عن هذه الإشكاليات تساؤلات فرعية هي كالآتي:

- هل للهجات دور مهم وقيمة بارزة في عملية التقعيد اللغوي؟
- ماهي أبرز اللهجات العربية التي كان لها تأثير على القواعد النحوية؟
- هل ساهمت اللهجات في تسهيل أو تعقيد عملية وضع القواعد النحوية؟
- هل اعتمد النحاة على لهجة واحدة كأساس لوضع القواعد النحوية أم أخذوا تنوع اللهجات في الاعتبار؟

أهداف المقال:

1. تسليط الضوء على دور اللهجات العربية في تشكيل القواعد النحوية، وكذا توضيح كيفية اعتماد النحاة على الشواهد اللهجية في تقعيد اللغة.
2. محاولة لاستعراض التنوع اللهجي في العربية القديمة وأثره على النحو.
3. محاولة تحليل منهج النحاة في التعامل مع بعض الشواهد اللهجية.
4. محاولة توضيح أثر اللهجات في تطور القواعد النحوية.
5. محاولة تقديم رؤية نقدية للمناهج النحوية التقليدية في ظل التنوع اللهجي.

1. اللهجات العربية القديمة:

تعد اللهجات العربية القديمة من الأسس التي قامت عليها اللغة العربية الفصحى، فقد كانت شبه الجزيرة العربية موطنًا لتعدد لهجي كبير، حيث تميزت كل قبيلة بنمطها اللغوي الخاص، واللهجة هي طريقة معينة في الاستعمال اللغوي توجد في بيئة معينة خاصة من بيئات اللغة الواحدة (هلال، صفحة 33).

يرى إبراهيم أنيس أن أقدم ما يمكن تصوره في شأنها هو تحليل انتظام لهجات محلية كثيرة منعزل بعضها عن بعض ومستقل كل منها بصفات خاصة، وكان ظهور لهجة وازدهارها وغلبتها على اللهجات الأخرى بسبب ظروف قد هيأت بيئة معينة ساعدت في ذلك (رمضان، صفحة 79).

ومن منظوره أيضا أنها مجموعة من الصفات اللغوية والتي تنتمي إلى بيئة خاصة، وبيئتها هي جزء من بيئة أوسع وأشمل، تضم عدة لهجات لكل منها خصائصها بيد أنها تشترك جميعا في مجموعة من الظواهر اللغوية، وتعمل هذه الظواهر على تيسير اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، كما تعمل على فهم ما قد يدور بينهم من حديث فهما يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات (أنيس، صفحة 15).

وفي نفس الموضع يفرق بين اللهجة واللغة فيرى بأن اللغة تشمل على عدة لهجات ولكل منها ما يميزها والعلاقة بينها وبين اللهجة هي علاقة بين العام والخاص.

ويعود تشعب اللغات إلى لهجات إلى عوامل من بينها (هلال، الصفحات 42-44):

- أ- البيئة الجغرافية: فمتى ما اختلفت البيئة الجغرافية فذلك يؤدي الى اختلاف اللغة.
- ب- تنوع الظروف الاجتماعية: قد يسبب اختلاف طبقات نظام المجتمع وتغير أحواله في تفرع لغته إلى لهجات.
- ت- الاتصال البشري وآثاره: يعد عاملا من عوامل اختلاف اللغات عن أصلها بما يفرقها إلى لهجات، فالتوسع وضرورة الاتصال يقتضي معرفة لغات عدة معرفة جيدة.

وخلاصة ذلك أن اللهجات العربية القديمة تعتبر من الأسس التي قامت عليها اللغة العربية الفصحى، إذ تميزت شبه الجزيرة العربية بتعدد لهجي كبير، وتميزت كل قبيلة بنمطها اللغوي الخاص، وهذه اللهجات كانت في الأصل منظومة من لهجات محلية كثيرة، منعزلة بعضها عن بعض ومستقلة بصفات خاصة، إلا أن ظروفًا معينة هيأت بيئة جعلت إحدى اللهجات تزدهر وتغلب على غيرها، ومن بين هذه اللهجات القديمة التي نسب لها الرواة الفصاحة وأخذوا عنها في عصر التدوين، لهجات قبائل قريش وتميم وهذيل وطيء وغيرها من القبائل الموثوق بفصاحتها، ويجعل بعض اللغويين العربية الفصحى مرادفة للهجة قريش، فلهجة قريش تضرب في مميزات هذه اللغة الفصحى بسهم وافر فوفق تعبير عبد التواب أنه لم يرو عن هذه اللهجة ما يخالف ما نعرفه عن العربية الفصحى إلا القليل، فلم تكن تهمز في كلامها (رمضان، صفحة 116)

2. أثر اللهجات في تشكيل القواعد النحوية:

أخذ النحاة واللغويون مادتهم اللغوية من مصادرها الموثوقة وذلك للوقوف على أسرارها ومحاوله ضبطها وتقعيدها، وقد بذلوا في ذلك جهداً مضنياً ومتواصلاً وكان السماع أحد الشروط المهمة التي بني التقعيد اللغوي عليه، فقاموا بمشاهدة العرب فكانوا يأخذون من أفواه أبناء القبيلة مباشرة ويحللون ما قالته العرب، وكان المنهج اللغوي السليم آنذاك هو ربط اللغة بالواقع المنطوق أي الصورة الاستعمالية لها (غوانمة، صفحة 58) فهم النحاة أن اللغة الحية هي التي تُستخدم في الحياة اليومية، لذا سعوا إلى توثيق هذه الاستخدامات لضمان دقة القواعد اللغوية وملاءمتها للواقع. كان النحاة يذهبون إلى البادية للاستماع مباشرة إلى الأعراب الفصحاء، حيث كانوا يعتبرونهم المصدر الأساسي للغة العربية الصحيحة، فالعربي البدوي هو الحكم الفصل في العربية الصحيحة فلا يخطئ في التحدث بما عندهم حتى وإن أراد ذلك فلا يطاوعه لسانه على الخطأ (رمضان، صفحة 78)، هذه المشاهدة المباشرة ساعدت النحاة على جمع مادة لغوية دقيقة وموثوقة، وقد اعتمد النحاة على معايير صارمة لقبول المادة اللغوية، هذه الأخيرة ضمنت جمع مادة لغوية موثوقة تُبنى عليها قواعد النحو والصرف فاشتراط أن يكون الراوي عدلاً موثقاً به لضمان صحة اللغة المنقولة والتأكد من سلامة اللغة وأن المادة اللغوية خالية من التأثيرات الأجنبية أو اللحن وكذا للبيئة اللغوية دور وذلك من خلال اختيار القبائل التي حافظت على نقاء لغتها ولم تختلط بغيرها، بعد جمع المادة اللغوية من مصادرها الشفوية، قام النحاة بتدوينها وتصنيفها في كتب ومعاجم وهذه المؤلفات ساهمت في حفظ اللغة وتوثيقها للأجيال اللاحقة. وخلاصة ذلك أن النحاة واللغويين العرب بذلوا جهوداً مضنية في جمع وتوثيق اللغة العربية من مصادرها الموثوقة، معتمدين على معايير دقيقة لضمان صحة المادة اللغوية، مما ساهم في وضع قواعد نحوية وصرفية متينة تحفظ اللغة العربية فصاحتها ونقائها.

3. المسائل النحوية:

المسألة الأولى:

المصدر المنكّر:

عادة العرب أن تنصب ما يرد من المصادر التي تبدأ بما الجملة لكونها مفعولا مطلقا حذف عامله، والمصدر نائبه منابة في الدلالة على معناه، وفي حالة مخالفة يتم رفع تلك المصادر والحالة هذه يجعلون فيها المصدر خبرا لمبتدأ محذوف ومن ذلك قول سيبويه: "وقد جاء بعض هذا رفعا مبتدأ ثم يبنى عليه" (سيبويه، صفحة 319) وأورد بيتا لرؤبة بن العجاج، كما ذكر في نفس الموضع قولاً ممن يوثق بفصاحتهم من العرب "كيف أصبحت؟ فيقول: حمدٌ لله وثناءٌ عليه، كأن يحمله على مضمر في نيته هو المظهر" (سيبويه، صفحة 319) وهو بمعنى (أمرى وشأني حمدٌ لله وثناءٌ عليه)، ويرى سيبويه أنه لو نصب لكان الذي في نفسه الفعل ولم يكن مبتدأ ليني عليه. واللهجة لبني تميم، ولم يذكر سيبويه أن اللهجة لبني تميم ولكنه استشهد ببيت رؤبة بن العجاج وهو علم من أعلام بني تميم.

المسألة الثانية:

المصدر المحلى ب (ال):

في نحو: (الحمد لله) يرفع على الابتداء، وهو اسم معرفة، بينما بعض اللهجات تنصبه وهو مصدر على إضمار فعل مقدر من لفظه وتقديره: حمدت الحمد لله وورد في الكتاب أن هناك من العرب من ينصب بالألف واللام من ذلك قولك الحمد لله فينصبها عامة بني تميم وناس من العرب كثير (سيبويه، الصفحات 328-329)، والرفع أجود من جهة اللفظ والمعنى فعلى حسب تعبير النحاس أنك إذا رفعت أخبرت أن حمدك وحمد غيرك لله عز وجل وإذا نصبت لم يعد حمدك نفسك (النحاس، صفحة 12)

واللهجة لبني تميم بحسب استشهاد سيبويه، وقد نسبها لغيرهم من العرب دون أن يذكرهم وهم قيس والحارث بن سامة، فقد أفصح عليها النحاس في كتابه فذكر في سورة الفاتحة الآية 2 قراءة

عُيِّنَ ورؤية بن العجاج بالفتح (الحمد لله) على المصدر وهي لغة قيس والحارث بن سامة (النحاس، صفحة 12).

المسألة الثالثة:

المصدر الواقع بعد (أما):

المصدر بعدها إما أن يكون نكرة أو يكون معرفة، وقد أجمل سيبويه الحديث عنه في باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور، فيقول: ومن ذلك قولك أما علماً فلا علماً له وأما علماً فلا علماً عنده وأما علماً فلا علماً وتُضمِرُ له لأنك إنما تعنى رجلاً (سيبويه، صفحة 384) وقد يُرفع هذا في لغة بني تميم والنصب في لغتها يكون أحسن فيجيزون رفع المنكر مع ترجيحهم النصب لأنهم يتوهمون الحال، كما يلتزمون الرفع في المعرف فإذا أدخلت (ال) رفعوا لأنه يتمتع من أن يكون حالاً فتقول: أما العلم فعالمٌ بالعلم، وأما العلم فعالمٌ بالعلم، والنصب هنا على أنك لم تجعل العلم الثاني العلم الأول الذي لفظت به قبله، وأما أهل الحجاز فيجيزون نصب المعرف ورفع ذلك لأنهم قد يتوهمون غير الحال، فكأن الذي توهم أهل الحجاز الباب الذي ينتصب لأنه موقوع له نحو قولك: فعلته مخافة ذلك، ويلتزمون نصب المنكر (سيبويه، الصفحات 384-386) ينظر أيضاً ج2 شرح التسهيل (الأندلسي، صفحة 329).

وخلاصة ذلك أن: المصدر الواقع بعد -أما- إن كان معرفة فهو عند بني تميم واجب الرفع وإذا كان نكرة فيجوز رفعه ونصبه والنصب عندهم أحسن، وأما عند أهل الحجاز فيجيزون نصب المعرفة ورفعها ويلتزمون النصب في النكرة.

المسألة الرابعة:

جر النعت بالمجاورة:

تتبع الصفة الموصوف في الإعراب فإن رفع رفعت وإن نصب نصبت وإن جر جرت، وبعض العرب يجرون الصفة تبعاً لما قبلها إذا كان مجروراً على الجوار، وأورد سيبويه (هذا جحرٌ ضبٌّ خربٍ) مما جرى على غير وجه الكلام، فالوجه الرفع وهو القياس باعتباره كلام أكثر العرب وأفصحهم، لمعنى أن الخرب نعت الجحر والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجره باعتباره نعت للذي

أضيف إلى الضب وليس نعنا للضب، فجر لأنه نكره كالضب ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد (سيبويه، صفحة 437) فانجر الخرب على الضب كما أضفت الجحر إليك مع إضافة الضب واتبعوا الجر الجر كما أتبعوا الكسر الكسر، وغلظت بعض النحاة تلك اللغة لمخالفتها القياس، فالخليل مثلاً لا يرى هذا في لغتهم باطراد، فيقول أنهم لا يقولون إلا هذان جحراً ضب خربان على أن الضب واحد والجحر جحران، فهو يشترط أن يكون هناك مطابقة بين النعت وما جاوره في العدد والتأنيث والتذكير حتى يسوغ جره مراعاة للجوار (سيبويه، الصفحات 436-437) وأما سيبويه فلا يوافق في هذا بل يميز الذي منع في الجوار.

واللهجة لبنو الحارث بن كعب وقد ذكرها ابن جني في الخصائص في حديثه عن لزوم المثنى الألف في باب في العربي يسمع لغة غيره أيراعيا ويعتمدها أم يلغيا ويطرح حكمها (ابن جني، صفحة 14).

المسألة الخامسة:

تمييز كم الخبرية:

عامة العرب يخفضون تمييز (كم) في الخبر، فكم في الخبر تضارع رب، وهي حرف خفض فخفضوا ب(كم) في الخبر حملاً على رب، وهناك من العرب من ينصب تمييز (كم)، فإذا كانت منصوبة فهي على ثلاثة أضرب أولاً مفعولاً به، ثانياً مفعولاً فيه وأخيراً مصدر، وقد فصل ابن يعيش في هذه الأضرب وأورد لكل ضرب منها مثلاً توضيحياً (ابن يعيش، الصفحات 127-130)، وحكى سيبويه لغة عامة العرب في أن (كم) في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون يجر ما بعده إذا أسقط التنوين (سيبويه، صفحة 161)، وأما نصب تمييز (كم) الخبرية فقد أورد سيبويه بيتاً للفرزدق واستشهد به، وأورد أن هناك من العرب من يعملونها فيما بعدها في الخبر كما يعملونها في الاستفهام، فينصبون بها كأنها اسم منون، مع جواز أن تعمل في هذا الوضع في جميع ما عملت فيه رب، إلا أنها تنصب لأنها منونة، أي أنها منونة وغير منونة سواء وهو عربي جيد (سيبويه، الصفحات 161-162) ويرى ابن يعيش أن -كم- إذا سئل بها عن أي شيء صارت من ذلك الجنس ويوضح أمرها مميّزها (ابن يعيش، صفحة 128).

ونصب تمييز (كم) الخبرية في لغة بني تميم وقد صرح بهذا ابن يعيش في كتابه بقوله: "وبعض العرب ينصب بكم في الخبر كما ينصب في الاستفهام وهم بنو تميم... وهو عربي جيد والخفض أكثر" (ابن يعيش، صفحة 130)

اكتفى سيبويه بذكر علم من أعلام بني تميم وهو الفرزدق واستشهد ببيت له، أما الخضري فقد صرح بذلك في حاشيته على أن بنو تميم ينصبون تمييز كم المفرد حملا على الاستفهامية (الخضري، صفحة 141).

المسألة السادسة:

كان وأخواتها:

المعروف أن كان وأخواتها إذا دخلت على الجملة الاسمية فهي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وهذا هو السائد في كلام عامة العرب، إلا أن هناك أناس من العرب لا يعملونها في الجملة الاسمية بعدها، فيرفع المبتدأ والخبر، أورد سيبويه في باب الإضمار في ليس وكان كالإضمار في إن: ومثل ذلك في الإضمار قول بعض الشعراء العَجِيرَ سمعناه ممن يوثق بعربيته:

إذا مِتَّ كان الناس صنفان شامتٌ

وأخر مثني بالذي كُنْتُ أصنعُ

فأضمر فيها وقال بعضهم (كان أنت خيرٌ منه)، وأورد بيتا لهشام أخو ذي الرمة:

هي الشفاءُ لدائي لو ظفرت بها

وليس منها شفاء الداء مبذول

فحكى سيبويه عما ورد من رفع المبتدأ والخبر بعد الفعل الناقص على أن الجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب، والاسم ضمير الشأن محذوف (سيبويه، صفحة 71).

رفع الاسم والخبر ب(كان) في لغة بني عبس وبني أسد وبني قيس، وقد صرح بذلك النحاس، فيقولون: كان فلانٌ قائمٌ، ويفعلون ذلك على القصة والحديث والشأن، بمعنى أنك إذا قلت (كان زيدٌ قائمٌ) بمعنى أنه كان زيد من قصته وحديثه وشأنه قائمٌ (شراب، صفحة 100).

المسألة السابعة:

ما النافية:

إذا دخلت -ما- على الجملة الاسمية ففيها لغتان، أحدهما رفع الاسم ونصب الخبر، وذكر سيبويه في باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله، فيقول "وذلك الحرف (ما) تقول: ما عبد الله أخاك وما زيد منطلقا، ويذكر أن بنو تميم يجرونها مجرى أمّا وهل، أي لا يعملونها في شيء وهو القياس (سيبويه، صفحة 57)، وأمّا أهل الحجاز فيشبهونها ب(ليس) إذا كان معناها كمعناها كما شبهوا بها (لات) في بعض المواضع، وأهل الحجاز فيضعون شروطا لإعمال (ما)، فأول الشروط ألا يتقدم خبرها الذي ليس شبه جملة على اسمها، وأمّا الثاني فألا ينتقض النفي ب(إلا) لإعمالها لها لتضمنها معنى (ليس) (سيبويه، صفحة 59) ج1، وأمّا الثالث فألا يبدل من خبرها موجب (سيبويه، صفحة 316) ج2، وأمّا الرابع فألا يتقدم معمول خبرها الذي ليس شبه جملة على الاسم (سيبويه، صفحة 71) ج1، وأخيرا فألا يزداد بعدها (إن) لأن (إن) نافية ووجودها ينقض النفي فيصبح نفي النفي إثبات (سيبويه، صفحة 152) ج3، والقول بقباسية لغة تميم عند سيبويه والحكم بقباس -ما- التميمية هو عدم اختصاص -ما- بالجملة الاسمية فقط بل تدخل على الجملة الفعلية كما تدخل على الجملة الاسمية.

وخلاصة الأمر في هذه المسألة أن أهل الحجاز يشبهون -ما- بليس إذا كان معناها كمعناها، فيرى الأندلسي أنها إذا دخلت على الجملة الاسمية ورفعت الاسم ونصبت الخبر فهي لغة الحجاز وقال الكسائي: وأهل تامة، وقال الفراء أن أهل الحجاز لا يكادون ينطقون إلا بالباء (أي حيان، صفحة 1197)، وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى (أمّا) و(هل) أي لا يعملونها في شيء وهو القياس.

المسألة الثامنة:

الاستثناء المنقطع:

لغة استفعال من الثني بمعنى العطف لأن المستثنى معطوف عليه إخراج من الحكم، وهو ينصرف عن حكم المستثنى منه، وأمّا حقيقته اصطلاحا فهو الإخراج ب(إلا) أو إحدى أخواتها لما كان داخلا أو كالدخل (الخضري، صفحة 403)، ينظر أيضا (ابن يعيش، صفحة 46)، والاستثناء المنقطع ما كان فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه (الإشيلي، صفحة 401).

وينقسم هذا الضرب من الاستثناء الى قسمين: الأول: أنه يمكن أن يسلط العامل على ما بعد إلا نحو (ما في الدار أحد إلا حماراً)، والثاني: ما لا يمكن تسليط العامل عليه فيجيب في المستثنى النصب اتفاقاً لا يسوغ فيه البديل (المراذي، صفحة 515)، فإذا كان الاستثناء منقطعاً تعين النصب عند جمهور العرب وهذا المراد بقوله وانصب ما انقطع أي انصب الاستثناء المنقطع إذا رفع بعد نفي أو شبهة عند غير بني تميم، وأما بنو تميم فيجيزون اتباعه... (الخضري، صفحة 205) وفي باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلاً يقول سيوييه أن بعض من العرب ممن يوثق بعريتهم يقول (ما رأيت أحداً إلا زيدا) فينصب زيدا على رأيت، وذلك على أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول ولكن جعلته منقطعاً مما عمل في الأول، وأما في باب ما يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول، وذلك قولك (ما فيها أحدٌ إلا حماراً فجاءوا به على معنى ولكن حماراً، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول، فيصير كأنه من نوعه، فحمل على معنى ولكن، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم وهي لغة أهل الحجاز، وأما بنو تميم فيقولون لا أحد فيها إلا حماراً، أرادوا ليس فيها إلا حماراً، ولكنه ذكر أحداً تأكيداً لأنه يعلم أن ليس فيها آدمي ثم أبدل فكأنه قال ليس فيها إلا حماراً (سيوييه، صفحة 320).

ترجيح النصب على الاستثناء في الاستثناء المنقطع عند التميمين، والذي يمكن تسليط العامل عليه، واجازتهم مع ذلك الاتباع على البديل، وأما أهل الحجاز فقد أوجبوا النصب في هذه المسألة، فهم لا يجيزون في إلا النصب لأنه فضلة بعد تمام الكلام ولا يجيزون فيه البديل من الأول (الإشيلي، صفحة 401)، وأما من أجاز الاتباع على البديل هم بني تميم والنصب عندهم أرجح، وقد عبر عنها ابن هشام بأنها اللغة العليا حينما أورد أن الحجازيين يوجبون نصب المنقطع وهي اللغة العليا، بينما يسميها ابن يعيش باللغة الفصحى (ابن يعيش، صفحة 58)، ينظر أيضاً (الإشيلي، صفحة 401)، ينظر أيضاً (المراذي، صفحة 515)، ينظر أيضاً (هشام، 1422هـ-2001م).

المسألة التاسعة:

حذف حركة الإعراب:

حكى سيبويه عن هذا في باب ما يسكن استخفافا وهو في الأصل متحرك، فقد أجاز بعض العرب حذف حركة الإعراب من الأسماء والأفعال الصحيحة، وسكنوا الحرف الأخير من الكلمة المستحقة للحركة الإعرابية في حالتي الرفع والجر، وذلك لقصد التخفيف والفرار من الحركات المتتابة، فأجروا بذلك المنفصل مجرى المتصل، بحيث أسكنوا عين -عَضُدٌ وَقَحْدٌ- في المتصل، وقال ابن جني أن ما يحذف فعلته توالي الحركات مع الضمات فيثقل ذلك عليهم فيخففون بإسكان حركات الإعراب (ابن جني أ.، صفحة 109).

من العرب الذين أجازوا حذف حركة الإعراب بنو أسد وقيم وبكر بن وائل وبعض نجد، وأما الحجازيون وغيرهم من العرب فلم يفعلوا ذلك (سيبويه، صفحة 115)، (البركاني، صفحة 176).

المسألة العاشرة:

(مع) بين الإعراب والبناء:

لها حالتان فالأولى أن تكون ساكنة العين، وهي لغة عند بعض العرب، فيكسرون قبل الساكن، ومع بالبناء على السكون فيها قليل، وقد اختلف في (مع) ساكنة العين فقليل أنها حرف جر وادعى النحاس الإجماع عليه، والصحيح أنها اسم، وجعله سيبويه من ضرورات الشعر فقد أورد البيت (فريشي منكم وهواي مَعَكُمْ)، فزعم أن تسكين العين ضرورة، والأصح أنها لغة عند بعض العرب، فإنها مبنية عندهم على السكون. (أبي حيان، صفحة 1457/1729)، وينظر أيضا (المرادي، صفحة 305)، وينظر أيضا (سيبويه، صفحة 286)، ينظر أيضا (الأشموني، صفحة 320). وأما الحالة الثانية فهي أن تكون مفتوحة العين، فتكون اسما لمكان الاصطحاب أو وقته، وتجر ب(من)، وتقع خبرا وصلة وصفة وحالا ودالة على الحضور.

تسكين العين في (مع) لغة ربيعة وغنم (أبي حيان، صفحة 1729)، ينظر أيضا (الأشموني، صفحة 320)، ينظر أيضا (المرادي، صفحة 320)، ينظر أيضا ج3 من الكتاب (سيبويه، صفحة 286).

التعليق:

الملاحظ في المسائل السابقة تعدد وتنوع اللهجات المعتمد وقد اقتصر الذكر على قبائل دون غيرها وذلك لما اقتضته المسألة ولما ورد من الشاهد ونسبة كل لغة إلى أهلها، وسنجد العديد من اللهجات في بطون كتب النحو في مسائل عدة لأن الاعتماد على اللهجات العربية يعد موضوعاً ذا أهمية كبيرة، بحيث أسهمت هذه اللهجات في تشكيل البنية النحوية للغة العربية وخلصنا إلى أن اللهجات العربية دوراً بارزاً في إرساء قواعد النحو العربي وأن في تعددها وتنوعها إثراء للعربية، ولا يسعنا سوى أن نقدم بعض التوصيات لعلها تفيد وتوسع البحث وتفتح آفاقاً لغيرنا، وهذه التوصيات تركز على تعزيز البحث والابتكار في مجال دراسة اللهجات.

الخاتمة:

- وخلصنا في ختام بحثنا هذا إلى مجموعة من النتائج والعناصر وبعض التوصيات نجملها كالآتي:
- 1- اعتماد النحاة الأوائل على عدة لهجات من القبائل العربية المختلفة كمصادر للاستشهاد مما ساعد ذلك في استنباط القواعد وتوثيقها، فاستخدام النحاة للهجات القبائل العربية الفصيحة كقريش وتميم وهذيل كمصادر موثوقة لوضع القواعد النحوية كونها تعكس النطق السليم والتراكيب الأصيلة.
 - 2- فهم النحاة أن اللغة الحية هي التي تُستخدم في الحياة اليومية، وسعيهم إلى توثيق هذه الاستخدامات لضمان دقة القواعد اللغوية وملاءمتها للواقع، أي ربط اللغة بالواقع المنطوق.
 - 3- يعتبر التعدد اللهجي وتنوعه سبباً في إثراء اللغة العربية ويؤدي إلى تعدد القواعد التي تأخذ بعين الاعتبار هذا التنوع ففي تعدد اللهجات العربية إثراء للنحو العربي تعدداً وتنوعاً في قواعد.
 - 4- تنوع اللهجات كان عاملاً أساسياً في تطور النحو العربي، حيث ساعد في رصد الفروقات اللغوية بين القبائل، مما دفع النحاة إلى تقعيد قواعد مرنة تستوعب هذا التنوع.
 - 5- تساهم اللهجات في تأصيل القواعد النحوية كما تحدد ما يعتبر فصيحاً وما يعتبر شاذاً بناءً على استعمال القبائل المختلفة، وهذا بدوره ساهم في وضع معايير دقيقة لتصنيف القواعد النحوية.

- 6- لعبت المقارنة بين لهجات القبائل المختلفة دورًا أساسيًا في استنباط القواعد، حيث اعتمد النحاة على قياس الاستخدامات الشائعة لتحديد القواعد النحوية الأكثر استقرارًا.
- 7- عكست النصوص المسموعة من أفواه العرب القواعد بشكل طبيعي ودقيق دون تدخل، فكان للتدوين المباشر للنصوص المنطوقة عند العرب أثر في صياغة قواعد نحوية أكثر دقة، حيث تم تسجيل الاستخدامات اللغوية الحقيقية دون تدخل أو تعديل.
- 8- قدمت اختلافات تركيبية ونحوية أثرت في صياغة القواعد مثل حالات الإعراب المختلفة كالرفع والنصب وفقًا للهجة المعتمدة.
- 9- أنشئت القواعد النحوية بالاعتماد على القياس بين استخدامات اللهجات المختلفة مما أدى إلى تقعيد واضح ومستمر.
- 10- المساهمة في وضع قواعد نحوية جامعة تراعي الاختلافات لكنها تعكس الأسس المشتركة بين اللهجات.

التوصيات:

- 1- تعزيز دراسة اللهجات العربية القديمة في الجامعات وتشجيع البرامج الأكاديمية التي تركز على دراسة اللهجات لفهم تطورها وكذا دمج دراسة اللهجات العربية في المناهج الدراسية من خلال تخصيص مواد أكاديمية تركز على خصائصها النحوية والصوتية وأثرها على اللغة الفصحى.
- 2- اعتماد طريقة المقارنة بين اللهجات المختلفة لاستنباط قواعد جديدة أو تأكيد القواعد الحالية.
- 3- القيام بمشاريع توثق اللهجات التي قاربت على الاندثار لفهم جذور اللغة العربية بشكل أعمق.
- 4- توسيع دائرة البحث لتشمل اللهجات المهملة التي قد تحمل قواعد نحوية غير مكتشفة، وذلك عن طريق إجراء دراسات ميدانية موسعة لجمع وتحليل البيانات اللغوية من مختلف المناطق العربية، بما يساهم في تتبع التطورات اللغوية التاريخية.
- 5- تحليل النصوص الأدبية والتاريخية القديمة التي وردت باللهجات المختلفة لفهم أوجه التطور اللغوي والتداخل بين اللهجات والفصحى.

- 6- تطوير قواعد بيانات لغوية تضم النصوص والمصطلحات المرتبطة باللهجات العربية لتسهيل دراستها.
- 7- استخدام الذكاء الاصطناعي والاستفادة منه في تحليل اللهجات القديمة وتسهيل الاستنباط منها والحصول عليها.
- 8- إنشاء أرشيف رقمي صوتي ومكتوب يوثق اللهجات العربية المختلفة، مما يتيح للباحثين والطلاب الوصول إلى مصادر لغوية متنوعة.
- 9- طلاق منصات رقمية مفتوحة المصدر لمشاركة الدراسات والبحوث حول اللهجات العربية، مما يساهم في إثراء المحتوى اللغوي العربي.
- 10- إعداد موسوعات لغوية متخصصة تجمع بين القواعد النحوية والصوتية لكل لهجة، مما يسهل دراستها ومقارنتها بالفصحى

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

- جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الحياي، شرح التسهيل لابن مالك، سنة (1410هـ-1990م)، مطبعة هجر.
- ابن جني، أبي الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، الأجزاء (2/1)، بدون طبعة، بدون سنة، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية.
- أبي حيان، أبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج1، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.
- سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3، 1408هـ-1988م، الأجزاء (3/2/1)، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- النحاس، أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، إعراب القرآن، ط2، (1429هـ-2008م)، دار المعرفة، بيروت- لبنان.
- ابن يعيش، موفق الدين ابن علي بن يعيش النحوي، شرح المفصل، ج4، إدارة الطباعة المنيرية مصر.

المراجع:

- إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ط3، 1965م، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة.
- الخضري، مُجَدُّ الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الطبعة مقابلة على نسخة فو بلت على نسخة المؤلف، دار الفكر
- رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ط6، (1420هـ-1999م)، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، النحو والصرف بين التميمين والحجازيين، أطروحة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 1396هـ.
- ابن عصفور الاشبيلي، أبي الحسن علي بن مؤمن بن مُجَدُّ بن علي ابن عصفور الاشبيلي، شرح جمل الزجاجي، ج2، ط1، 1419هـ-1998م، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- عبد الغفار غفار حامد هلال، اللهجات في العربية نشأة وتطورا، ط2، (1414هـ-1993م)، مكتبة وهبة، القاهرة.
- مُجَدُّ مُجَدُّ حسن شراب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية (لأربعة آلاف شاهد شعري)، مؤسسة الرسالة <https://shamela.ws/book/17712/1>
- المرادي، الحسن بن قام المرادي، الجني الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة و مُجَدُّ نديم فاضل، ط1، 1413هـ-1992م، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.